

## كتاب المساقاة والمزارعة

٢٧٣٤- عن ابن عمر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عامل أهل خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ»<sup>(١)</sup>. رواه الجماعة. وعنه أيضاً: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ سَأَلَتْهُ الْيَهُودُ أَنْ يُقَرَّهُمْ بِهَا عَلَى أَنْ يَكْفُوهُ عَمَلَهَا وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرَةِ، فَقَالَ لَهُمْ: نُقَرُّكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا». متفق عليه، وهو حجة في أنها عقد جائز.

٢٧٣٥- وللبخاري: «أَعْطَى يَهُودَ خَيْبَرَ أَنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا وَلَهُمْ شَطْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا»<sup>(٢)</sup>.

٢٧٣٦- ولمسلم وأبي داود والنسائي: «دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ نَخْلَ خَيْبَرَ وَأَرْضَهَا عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا»<sup>(٣)</sup> مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَطْرُ ثَمَرِهَا»<sup>(٤)</sup>. قلت: وظاهر هذا أن البذر منهم، وأن تسمية نصيب العامل تُغني عن تسمية نصيب ربِّ المال ويكون الباقي له.

---

(١) رواه البخاري (٢٣٢٩)، ومسلم ٣/١١٨٦-١١٨٧، وأحمد ١٧/٢ و٢٢ و٣٧، وأبو داود (٣٤٠٨)، والترمذي (١٣٨٣)، والنسائي ٥٣/٧، وابن ماجه (٢٤٦٧). راجع «التبيان» (٩٠٥).

(٢) رواه البخاري (٢٣٣١). راجع «التبيان» (٩٠٥).

(٣) وقع في (ق) والمطبوع زيادة: «ويزرعوها» وليست عند مسلم.

(٤) رواه مسلم ٣/١١٨٧-١١٨٨، وأبو داود (٣٤٠٩)، والنسائي ٥٣/٧.

راجع «التبيان» (٩٠٥).

٢٧٣٧- وعن عمر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامَلَ يَهُودَ خَيْبَرَ عَلَى أَنْ نُخْرِجَهُمْ مَتَى شِئْنَا»<sup>(١)</sup>. رواه أحمد والبخاري بمعناه.

٢٧٣٨- وعن ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَفَعَ خَيْبَرَ أَرْضَهَا وَنَخَلَهَا مُقَاسَمَةً عَلَى النَّصْفِ»<sup>(٢)</sup>. رواه أحمد وابن ماجه.

٢٧٣٩- وعن أبي هريرة قال: «قَالَتِ الْأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اقْسِمِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا النَّخْلَ. قَالَ: لَا. فَقَالُوا: تَكْفُونَا الْعَمَلَ وَتَشْرِكُكُمْ فِي الثَّمَرَةِ. فَقَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا»<sup>(٣)</sup>. رواه البخاري.

٢٧٤٠- وعن طاووس: «أَنَّ مَعَاذَ بْنَ جَبَلٍ أَكْرَى الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ عَلَى الثُّلْثِ وَالرُّبْعِ، فَهُوَ يُعْمَلُ بِهِ إِلَى يَوْمِكَ هَذَا»<sup>(٤)</sup>. رواه ابن ماجه.

٢٧٤١- قال البخاري: وقال قيس بن مسلم عن أبي جعفر قال: «ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزرعون على الثلث والرُّبْع»<sup>(٥)</sup>.  
وزارع عليّ وسعد بن مالك وابن مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة وآل أبي بكر وآل عمر. قال: وعامل عمر الناس

(١) رواه البخاري (٢٧٣٠)، وأحمد ١/١٥ وأبو داود (٣٠٠٧).

(٢) رواه ابن ماجه (٢٤٦٨)، وأحمد ١/٢٥٠.

(٣) رواه البخاري (٢٣٢٥).

(٤) رواه ابن ماجه (٢٤٦٣).

(٥) ذكره البخاري معلقاً في كتاب الحرث والمزارعة (في باب المزارعة

بالشطر ونحوه).

على أن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر، وإن جاؤوا بالبذر  
فلهم كذا.

### باب فساد العقد إذا شرط أحدهما لنفسه التبن أو بقعة بعينها ونحوه

٢٧٤٢- عن رافع بن خديج قال: «كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا، فَكُنَّا  
نُكْرِى الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَنَا هَذِهِ. وَلَهُمْ هَذِهِ، فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ  
تُخْرِجْ هَذِهِ. فَهَنَانًا عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَّا الْوَرِقُ فَلَمْ يَنْهَنَا»<sup>(١)</sup>. أخرجاه.

٢٧٤٣- وفي لفظ: «كُنَّا أَكْثَرَ أَهْلِ الْأَرْضِ مُزْدَرَعًا، كُنَّا نُكْرِى  
الْأَرْضَ بِالنَّاحِيَةِ مِنْهَا تَسْمَى لِسَيِّدِ الْأَرْضِ، قَالَ: فَرُبَّمَا يُصَابُ ذَلِكَ  
وَتَسْلَمُ الْأَرْضُ، وَرُبَّمَا تُصَابُ الْأَرْضُ وَيَسْلَمُ ذَلِكَ فَهَيْئًا، فَأَمَّا  
الذَّهَبُ وَالْوَرِقُ فَلَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ»<sup>(٢)</sup>. رواه البخاري.

٢٧٤٤- وفي لفظ: «قَالَ إِتْمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا عَلَى الْمَازِيَانَاتِ وَأَقْبَالِ الْجَدَاوِلِ وَأَشْيَاءَ مِنْ  
الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا، وَيَسْلَمُ هَذَا، وَيَسْلَمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا، وَلَمْ  
يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَى إِلَّا هَذَا فَلِذَلِكَ زُجِرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ  
فَلَا بَأْسَ بِهِ»<sup>(٣)</sup>. رواه مسلم وأبو داود والنسائي.

(١) رواه البخاري (٢٧٢٢)، ومسلم ٣/١١٨٣.

(٢) رواه البخاري (٢٣٤٦-٢٣٤٧).

(٣) رواه مسلم ٣/١١٨٣، وأبو داود (٣٣٩٢)، والنسائي ٧/٤٣.

٢٧٤٥- وفي رواية عن رافع: قال: «حَدَّثَنِي عَمَّايَ أَنَّهُمَا كَانَا يُكْرِيَانِ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا يَنْبُتُ عَلَى الْأَرْبَعَاءِ وَبِشَيْءٍ يَسْتَثْنِيهِ صَاحِبُ الْأَرْضِ، قَالَ: فَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.  
رواه أحمد والبخاري والنسائي. وفي رواية عن رافع: «أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يُكْرُونَ الْمَزَارِعَ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَادِيَانَاتِ وَمَا يَسْقِي الرَّبِيعُ وَشَيْءٍ مِنَ التَّبَنِ، فَكَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِرَى الْمَزَارِعِ بِهَذَا وَنَهَى عَنْهَا». رواه أحمد.

٢٧٤٦- وعن أسيد بن [ظهر] <sup>(٢)</sup> قال: «كَانَ أَحَدُنَا إِذَا اسْتَعْنَى عَن أَرْضِهِ أَوْ افْتَقَرَ إِلَيْهَا أَعْطَاهَا بِالنِّصْفِ وَالثُّلُثِ وَالرُّبْعِ، وَيَشْتَرِطُ ثَلَاثَ جَدَاوِلَ وَالْقُصَارَةَ وَمَا يَسْقِي الرَّبِيعَ، وَكَانَ يَعْمَلُ فِيهَا عَمَلًا شَدِيدًا وَيُصِيبُ مِنْهَا مَنَفَعَةً، فَأَتَانَا رَافِعُ بْنُ خُدَيْجٍ فَقَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَن أَمْرِ كَانَ لَكُمْ نَافِعًا، وَطَاعَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْرٌ لَّكُمْ، نَهَاكُمْ عَنِ الْحَقْلِ»<sup>(٣)</sup>. رواه أحمد وابن ماجه. والقصاراة: بقية الحب في السنبل بعدما يداس.

٢٧٤٧- وعن جابر قال: «كُنَّا نُخَابِرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنُصِيبُ مِنَ الْقُصْرَى وَمِنْ كَذَا، وَمِنْ كَذَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ كَانَ

(١) رواه البخاري ١٤٢/٣، وأحمد ١٤٢/٤-١٤٣، والنسائي ٤٢/٧-٤٣.

(٢) في (أ): حضير.

(٣) رواه أحمد ٤٦٤/٣، وابن ماجه (٢٤٦٠).

لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ لِيُخْرِثْهَا أَخَاهُ وَإِلَّا فَلْيَدْعُهَا»<sup>(١)</sup>. رواه أحمد  
ومسلم. والقصرى: القصاره.

٢٧٤٨- وعن سعد بن أبي وقاص: «أَنَّ أَصْحَابَ الْمَزَارِعِ فِي  
زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا يُكْرُونَ مَزَارِعَهُمْ بِمَا يَكُونُ عَلَى السَّوَابِي وَمَا سَعِدَ  
بِالْمَاءِ مِمَّا حَوْلَ النَّبْتِ، فَجَاؤُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَصَمُوا فِي بَعْضِ  
ذَلِكَ، فَنَهَاهُمْ أَنْ يُكْرُوا بِذَلِكَ وَقَالَ: أَكْرُوا بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ»<sup>(٢)</sup>.  
رواه أحمد وأبو داود والنسائي. وما ورد من النهي المطلق عن  
المخابرة والمزارعة يُحْمَلُ عَلَى مَا فِيهِ مَفْسَدَةٌ، كَمَا بَيَّنَّتْ هَذِهِ  
الْأَحَادِيثُ؛ أَوْ يُحْمَلُ عَلَى اجْتِنَابِهَا نَدْبًا وَاسْتِحْبَابًا، فَقَدْ جَاءَ مَا يَدُلُّ  
عَلَى ذَلِكَ.

٢٧٤٩- فروى عمرو بن دينار قال: قلت لطاووس: لو تركت  
المخابرة، فإنهم يزعمون أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهَا، فَقَالَ: إِنَّ أَعْلَمَهُمْ  
- يعني ابن عباس - أخبرني: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا وَقَالَ: لِأَنَّ  
يَمْنَحَ أَحَدَكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرَجًا مَعْلُومًا»<sup>(٣)</sup>.  
رواه أحمد والبخاري وابن ماجه وأبو داود.

(١) رواه مسلم ١١٧٦/٣-١١٧٨، وأحمد ٣/٣١٢.

(٢) رواه أحمد ١/١٧٨، وأبو داود (٣٣٩١)، والنسائي ٤١/٧.

(٣) رواه البخاري (٣٣٠)، ومسلم ٣/١١٨٤-١١٨٥، وأحمد ١/٢٨١ و٣٤٩،

وأبو داود (٣٣٨٩)، وابن ماجه (٢٤٥٦) و(٢٤٥٧) و(٢٤٦٢).

٢٧٥٠- وعن ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُحَرِّمِ الْمُزَارَعَةَ وَلَكِنْ أَمَرَ أَنْ يَرْفُقَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ»<sup>(١)</sup>. رواه الترمذي وصححه.

٢٧٥١- وعن أبي هريرة قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ لِيُحْرِثْهَا أَحَاهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ»<sup>(٢)</sup>. أخرجاه. وبالإجماع تجوز الإجارة ولا تجب الإعارة، فعلم أنه أراد الندب.

\* \* \*

---

(١) رواه الترمذي (١٣٨٥).

(٢) رواه البخاري (٢٣٤١)، ومسلم ١١٧٨/٣.

## أبواب الإجارة

باب ما يجوز الاستئجار عليه من التمتع المباح

٢٧٥٢- عن عائشة في حديث الهجرة قالت: «واستأجر النبي ﷺ وأبو بكر رجلاً من بني الدليل هادياً خريئاً - والخريئ: الماهر بالهداية - وهو على دين كفار قريش، وأمناء، فدفعنا إليه راحلتيهما ووعداه غار ثور بعد ثلاث ليالٍ، فأتاهما براحلتيهما صبيحة ليالٍ ثلاثٍ فارتحلا»<sup>(١)</sup>. رواه أحمد والبخاري.

٢٧٥٣- وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مَا بَعَثَ اللهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْغَنَمَ. فَقَالَ أَصْحَابُهُ: وَأَنْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ، كُنْتُ أَرْعَاهَا عَلَى قَرَارِيطَ لِأَهْلِ مَكَّةَ»<sup>(٢)</sup>. رواه أحمد والبخاري وابن ماجه. وقال سويد بن سعيد: يعني كل شاة بقيراط. وقال إبراهيم الحربي: قراريط: اسم موضع.

٢٧٥٤- وعن سويد بن قيس قال: «جَلَبْتُ أَنَا وَمَخْرَمَةُ الْعَبْدِيُّ بَرًّا مِنْ هَجْرٍ، فَأَتَيْنَا بِهِ مَكَّةَ فَجَاءَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَمْشِي فَسَاوَمَنَا

(١) رواه البخاري (٢٢٦٤)، وأحمد ٦/١٩٨، ٢١٢.

(٢) رواه البخاري (٢٢٦٢)، وابن ماجه (٢١٤٩)، وهو عند أحمد ٣/٣٢٦.

من حديث جابر.

سَرَاوِيلَ فَبِعْنَاهُ وَثُمَّ رَجُلٌ يَزْنُ بِالْأَجْرِ فَقَالَ لَهُ: زِنْ وَأَرْجِحْ»<sup>(١)</sup>. رواه  
 الخمسة وصححه الترمذي. وفيه دليل على أن من وكل رجلاً في إعطاء  
 شيء لآخر ولم يُقدَّرَ جاز، ويحمل على ما يتعارفه الناس في مثله.  
 ٢٧٥٥- ويشهد لذلك حديث جابر في بيعه جملة: «أَنَّ النَّبِيَّ  
 ﷺ قَالَ: يَا بِلَالُ، اقْضِهِ وَزِدْهُ. فَأَعْطَاهُ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ وَزَادَهُ قِيرَاطًا»<sup>(٢)</sup>.  
 رواه البخاري ومسلم.

٢٧٥٦- وعن رافع بن رفاع بن رفاع قال: «نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنِ كَسْبِ  
 الْأُمَّةِ إِلَّا مَا عَمِلَتْ بِيَدَيْهَا، وَقَالَ هَكَذَا بِأَصَابِعِهِ نَحْوَ الْخُبْزِ وَالغَزْلِ  
 وَالنَّقْشِ»<sup>(٣)</sup>. رواه أحمد وأبو داود.

### باب ما جاء في كسب الحجاج

٢٧٥٧- عن أبي هريرة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ كَسْبِ الْحَجَّامِ  
 وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَثَمَنِ الْكَلْبِ»<sup>(٤)</sup>. رواه أحمد.

٢٧٥٨- وعن رافع بن خديج: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كَسْبُ  
 الْحَجَّامِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ، وَثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ»<sup>(٥)</sup>. رواه

(١) رواه أحمد ٣٥٢/٤، والترمذي (١٣٠٥)، والنسائي ٢٨٤/٧، وأبو داود  
 (٣٣٣٦)، وابن ماجه (٢٢٢٠).

(٢) سبق برقم (٢٦٧٠).

(٣) رواه أحمد ٣٤١/٤، وأبو داود (٣٤٢٦).

(٤) رواه أحمد ٢٩٩/٢.

(٥) رواه أحمد ٤٦٤/٣ و٤٦٥، وأبو داود (٣٤٢١)، والترمذي (١٢٧٥)،

والنسائي ١٩٠/٧، ورواه أيضاً مسلم ١١٩٩/٣.

أحمد وأبو داود والترمذي، وصححه النسائي ولفظه: «شَرُّ الْمَكَاسِبِ ثَمَنُ الْكَلْبِ وَكَسْبُ الْحَجَّامِ وَمَهْرُ الْبَغِيِّ».

٢٧٥٩- وعن مُحَيِّصَةَ بن مسعود: «أَنَّهُ كَانَ لَهُ غُلَامٌ حَجَّامٌ فَزَجَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَسْبِهِ فَقَالَ: أَلَا أُطْعِمُهُ أَيَّاماً لِي؟ قَالَ: لَا. قَالَ: أَفَلَا أَنْتَصِدِّقُ بِهِ؟ قَالَ: لَا. فَرَخَّصَ لَهُ أَنْ يَعْلِفَهُ نَاضِحَهُ»<sup>(١)</sup>.  
رواه أحمد.

٢٧٦٠- وفي لفظ: «أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ فِي إِجَارَةِ الْحَجَّامِ فَفَهَاهُ عَنْهَا، وَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُهُ فِيهَا حَتَّى قَالَ: اعْلِفْهُ نَاضِحَكَ أَوْ أَطْعِمْهُ رَقِيقَكَ»<sup>(٢)</sup>.  
رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال: حديث حسن.

٢٧٦١- وعن أنس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ، حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ وَأَعْطَاهُ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ فَخَفَّفُوا عَنْهُ»<sup>(٣)</sup>. متفق عليه.  
وفي لفظ: «دَعَا غُلَاماً مِّنَا حَجَمَهُ فَأَعْطَاهُ أَجْرَهُ صَاعاً أَوْ صَاعَيْنِ وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ أَنْ يُخَفَّفُوا عَنْهُ مِنْ ضَرِبَتِهِ». رواه أحمد والبخاري.

٢٧٦٢- وعن ابن عباس قال: «احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ، وَلَوْ كَانَ سُحْتاً لَمْ يُعْطِهِ»<sup>(٤)</sup>. رواه أحمد والبخاري ومسلم.

(١) رواه أحمد ٤٣٦/٥.

(٢) رواه أحمد ٣٠٧/٣ و٤٣٥/٥، وأبو داود (٣٤٢٢)، والترمذي (١٢٧٧).

(٣) رواه البخاري (٢١٠٢)، ومسلم ١٢٠٤/٣، وأحمد ٢٨٢/٣.

(٤) رواه البخاري (٢١٠٣)، ومسلم ١٢٠٥/٣، وأحمد ٣٣٣/١ و٣٥١.

راجع «التبيان» (٩٠٨).

ولفظه: «حَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدٌ لِيَنِي بِيَاضَةَ فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ أَجْرَهُ  
وَكَلَّمَ سَيِّدَهُ فَخَقَّفَ عَنْهُ مِنْ ضَرِيْبَتِهِ، وَلَوْ كَانَ سُحْتًا لَمْ يُعْطِهِ  
النَّبِيُّ ﷺ».

### باب ما جاء في الأجرة على القرب

٢٧٦٣- عن عبد الرحمن بن شبل عن النبي ﷺ قال: «اقْرؤُوا  
الْقُرْآنَ وَلَا تَغْلُوا فِيهِ، وَلَا تَجْفُوا عَنْهُ، وَلَا تَأْكُلُوا بِهِ، وَلَا تَسْتَكْثِرُوا  
بِهِ»<sup>(١)</sup>. رواه أحمد.

٢٧٦٤- وعن عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال: «اقْرؤُوا  
الْقُرْآنَ واسألوا الله بِهِ، فَإِنْ مِنْ بَعْدِكُمْ قَوْمًا يَقْرؤُونَ الْقُرْآنَ يَسْأَلُونَ  
بِهِ النَّاسَ»<sup>(٢)</sup>. رواه أحمد والترمذي.

٢٧٦٥- وعن أبي بن كعب قال: «عَلَّمْتُ رَجُلًا الْقُرْآنَ فَأَهْدَى  
لِي قَوْسًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنْ أَخَذْتَهَا أَخَذْتَ قَوْسًا  
مِنْ نَارٍ. فَرَدَدْتُهَا»<sup>(٣)</sup>. رواه ابن ماجه.

٢٧٦٦- ولأبي داود [وابن ماجه]<sup>(٤)</sup> نحو ذلك [من حديث  
عبادة بن الصامت]<sup>(٥)</sup>.

(١) رواه أحمد ٤٢٨/٣.

(٢) رواه أحمد ٤٣٧/٤ و٤٤٥، والترمذي (٢٩١٧).

(٣) رواه ابن ماجه (٢١٥٨).

(٤) ليست في (أ).

(٥) رواه أحمد ٣١٥/٥، وأبو داود (٣٤١٦)، وابن ماجه (٢١٥٧).

٢٧٦٦م - «قال النبي ﷺ لعُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ: لَا تَتَّخِذْ مُؤَدِّنَا  
يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا»<sup>(١)</sup>.

٢٧٦٧- وعن ابن عباس: «أَنَّ نَفْرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مَرُّوا  
بِمَاءٍ فِيهِمْ لَدَيْغٌ أَوْ سَلِيمٌ، فَعَرَّضَ لَهُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَاءِ، فَقَالَ:  
هَلْ فِيكُمْ مِنْ رَاقٍ؟ فَإِنْ فِي الْمَاءِ رَجُلًا لَدَيْغًا أَوْ سَلِيمًا. فَانْطَلَقَ رَجُلٌ  
مِنْهُمْ فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى شَاءٍ، فَجَاءَ بِالشَّاءِ إِلَى أَصْحَابِهِ فَكَرِهُوا  
ذَلِكَ وَقَالُوا: أَخَذْتَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا. حَتَّى قَدِمُوا الْمَدِينَةَ  
فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخَذَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ: إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>. رواه البخاري.

٢٧٦٨- وعن أبي سعيد قال: «انْطَلَقَ نَفْرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ  
فِي سَفَرَةٍ سَافَرُوهَا حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فَاسْتَصَافُوهُمْ  
فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمْ، فَلُدِغَ سَيْدٌ ذَلِكَ الْحَيِّ فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ  
شَيْءٌ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ أَتَيْتُمْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ نَزَلُوا لَعَلَّهُمْ أَنْ  
يَكُونَ عِنْدَهُمْ بَعْضُ شَيْءٍ. فَأَتَوْهُمْ فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ، إِنْ سَيِّدَنَا  
لُدِغَ وَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالَ  
بَعْضُهُمْ: إِنْ وَاللَّهِ لَأَرْقِي، وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّقُونَا فَمَا  
أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعَلًا. فَصَالَحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنْ غَنَمٍ،

(١) رواه أحمد ٢١/٤، وأبو داود (٥٣١) والترمذي (٢٠٩)، وابن ماجه  
(٧١٤). راجع «التبيان» ١٣٢/٣.  
(٢) رواه البخاري (٥٧٣٧).

فَانطَلَقَ يَتَفَلُّ عَلَيْهِ وَيَقْرَأُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَكَأَنَّمَا نُشِطَ مِنْ عِقَالٍ فَانطَلَقَ يَمْشِي وَمَا بِهِ قَلْبَةٌ، قَالَ: فَأَوْفُوهُمْ جُعَلَهُمُ الَّذِي صَالِحُوهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اقْتَسِمُوا. فَقَالَ الَّذِي رَقِيَ: لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْ لَهُ الَّذِي كَانَ فَنَنْظَرَ الَّذِي يَأْمُرُنَا. فَاقْدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ: وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقِيَةٌ؟ ثُمَّ قَالَ: قَدْ أَصَبْتُمْ، اقْتَسِمُوا وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا. وَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ<sup>(١)</sup>. رواه الجماعة إلا النسائي، وهذا لفظ البخاري وهو أتم.

٢٧٦٩- وعن خارجة بن الصلت عن عمه: «أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ثُمَّ أَقْبَلَ رَاجِعًا مِنْ عِنْدِهِ، فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ عِنْدَهُمْ رَجُلٌ مَجْنُونٌ مُوثِقٌ بِالْحَدِيدِ فَقَالَ أَهْلُهُ: إِنَّا قَدْ حَدَّثْنَا أَنَّ صَاحِبَكُمْ قَدْ جَاءَ بِخَيْرٍ، فَهَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ تُدَاوِيهِ؟ وَقَالَ: فَرَقِيَّتُهُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ فَبَرًّا، فَأَعْطَوْنِي مِائَتِي شَاةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: خُذْهَا فَلَعَمْرِي مِنْ أَكْلِ بُرْقِيَّةٍ بَاطِلٍ فَقَدْ أَكَلْتَ بُرْقِيَّةَ حَقٍّ»<sup>(٢)</sup>. رواه أحمد وأبو داود. وقد صح أن النبي ﷺ زَوَّجَ امْرَأَةً رَجُلًا عَلَى أَنْ يُعَلِّمَهَا سُورًا مِنَ الْقُرْآنِ<sup>(٣)</sup>، ومن ذهب إلى الرخصة لهذه الأحاديث حمل حديث أَبِي وَعِبَادَةَ عَلَى أَنْ التَّعْلِيمُ كَانَ قَدْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِمَا، وَحَمَلَ فِيمَا سِوَاهُمَا مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ عَلَى النَّدْبِ وَالْكَرَاهَةِ.

(١) رواه البخاري (٥٧٣٦)، ومسلم ١٧٢٧/٤، وأحمد ٢/٣، وأبو داود (٣٤١٨) و(٣٩٠٠)، و الترمذي (٢٠٦٤)، وابن ماجه (٢١٥٦).  
(٢) رواه أحمد ٥/٢١٠ و ٢١١، وأبو داود (٣٨٩٦).  
(٣) انظر ما سيأتي رقم (٣٢٠٢) و(٣٢٠٣).

## باب النَّهْيِ أَنْ يَكُونَ النَّفْعُ وَالْأَجْرُ مَجْهُولًا

وجواز استئجار الأجير بطعامه وكسوته

٢٧٧٠- عن أبي سعيد قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اسْتِئْجَارِ الْأَجِيرِ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُ أَجْرَهُ، وَعَنِ النَّجْشِ وَاللَّمْسِ وَالْقَاءِ الْحَجَرِ»<sup>(١)</sup>.  
رواه أحمد.

٢٧٧١- وعن أبي سعيد أيضاً قال: «نَهَى عَنِ عَسْبِ الْفَحْلِ وَعَنِ قَفِيزِ الطَّحَّانِ»<sup>(٢)</sup>. رواه الدارقطني. وَفَسَّرَ قَوْمٌ قَفِيزَ الطَّحَّانِ بِطْحَنِ الطَّعَامِ بِجُزْءٍ مِنْهُ مَطْحُونًا، لِمَا فِيهِ مِنْ اسْتِحْقَاقِ طْحَنِ قَدْرِ الْأَجْرَةِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْآخِرِ، وَذَلِكَ مُتَنَاقِضٌ. وَقِيلَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ مَعَ الْعِلْمِ بِقَدْرِهِ، وَإِنَّمَا الْمُنْهَى عَنْهُ طْحَنُ الصُّبْرَةِ لَا يَعْلَمُ كَيْلُهَا بِقَفِيزٍ مِنْهَا وَإِنْ شَرَطَ حَبًّا، لِأَنَّ مَا عَدَاهُ مَجْهُولٌ، فَهُوَ كَيْبَعُهَا إِلَّا قَفِيزًا مِنْهَا.

٢٧٧٢- وعن عتبة بن [الْمُنْدَرِ]<sup>(٣)</sup> فَقَالَ: «كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَرَأَ ﴿طَسَّ﴾ حَتَّى بَلَغَ قِصَّةَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: إِنَّ مُوسَى أَجَرَ نَفْسَهُ ثَمَانِ سِنِينَ عَلَى عِقَّةِ فَرْجِهِ وَطَعَامِ بَطْنِهِ»<sup>(٤)</sup>. رواه أحمد وابن ماجه.

(١) رواه أحمد ٥٩/٣.

(٢) رواه الدارقطني ٤٧/٣.

(٣) في (أ): المنذر، وصوابه ما أثبتناه.

(٤) رواه ابن ماجه (٢٤٤٤).

## باب الاستئجار على العمل مياومة أو مشاهرة

### أو معاومة أو معاددة

٢٧٧٣- عن علي رضي الله عنه قال: «جُعْتُ مَرَّةً جُوعاً شَدِيداً فَخَرَجْتُ لِطَلَبِ الْعَمَلِ فِي عَوَالِي الْمَدِينَةِ فَإِذَا أَنَا بِامْرَأَةٍ قَدْ جَمَعَتْ مَدْرَأً فَظَنَنْتُهَا تُرِيدُ بَلَّةً. فَقَاطَعْتُهَا كُلَّ ذُنُوبٍ عَلَى تَمْرَةٍ، فَمَدَدْتُ سِتَّةَ عَشَرَ ذُنُوباً حَتَّى مَجِلَتْ يَدَايَ، ثُمَّ أَتَيْتُهَا فَعَدَّتْ لِي سِتَّ عَشْرَةَ تَمْرَةً، فَاتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ فَأَكَلَ مَعِيَ مِنْهَا»<sup>(١)</sup>. رواه أحمد.

٢٧٧٤- وعن أنس: «لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ [الْمَدِينَةَ مِنْ مَكَّةَ]<sup>(٢)</sup> قَدِمُوا وَلَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ شَيْءٌ فَكَانَتْ الْأَنْصَارُ أَهْلَ الْأَرْضِ وَالْعَقَارِ، فَقَاسَمَهُمُ الْأَنْصَارُ عَلَى أَنْ أَعْطَوْهُمْ نِصْفَ ثَمَارِ أَمْوَالِهِمْ كُلِّ عَامٍ وَيَكْفُوهُمْ الْعَمَلَ وَالْمُؤَنَةَ»<sup>(٣)</sup>. أخرجاه. قال البخاري: وقال ابن عمر: أعطى النبي ﷺ خبيراً بالشرط، فكان ذلك على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وصدر من خلافة عمر. ولم يذكر أن أبا بكر وعمر جددا الإجارة بعدما قبض النبي ﷺ.

### باب ما يذكر في عقد الإجارة بلفظ البيع

٢٧٧٥- عن سعيد بن ميناء عن جابر عن النبي ﷺ قال: «مَنْ

(١) رواه أحمد ١/١٣٥.

(٢) وقع في المطبوع (ق): «من مكة المدينة»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) رواه البخاري (٢٦٣٠)، ومسلم ٣/١٣٩١.

كَانَ لَهُ فَضْلٌ أَرْضٍ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ لِيُزْرِعَهَا أَخَاهُ وَلَا تَبِيعُوهَا. قِيلَ لِسَعِيدٍ:  
مَا لَا تَبِيعُوهَا؟ يَعْنِي الْكِرَاءَ؟ قَالَ: نَعَمْ»<sup>(١)</sup>. رواه أحمد ومسلم.

باب [الأجير]<sup>(٢)</sup> على عمل متى يستحق الأجرة وحكم سراية عمله

٢٧٧٦- عن أبي هريرة: قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ  
عَزَّ وَجَلَّ: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كُنْتُ خَصْمَهُ خَصَمْتُهُ:  
رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا وَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ  
أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُؤْفِهِ أَجْرَهُ»<sup>(٣)</sup>. رواه أحمد والبخاري.

٢٧٧٧- وعن أبي هريرة في حديث له عن النبي ﷺ: «أَنَّهُ يُغْفَرُ  
لَأُمَّتِهِ فِي آخِرِ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَهِيَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ؟  
قَالَ: لَا، وَلَكِنَّ الْعَامِلَ إِنَّمَا يُؤْفَى أَجْرُهُ إِذَا قَضَى عَمَلَهُ»<sup>(٤)</sup>. رواه  
أحمد.

٢٧٧٨- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ  
قَالَ: «مَنْ تَطَبَّبَ وَلَمْ يُعْلَمْ مِنْهُ طِبُّ فَهُوَ ضَامِنٌ»<sup>(٥)</sup>. رواه أبو داود  
والنسائي وابن ماجه.

(١) سبق برقم (٢٧٤٧)، ورواه مسلم ١٩/٥، وأحمد ٣/٣٩٩.

(٢) في (أ): الأجر.

(٣) رواه البخاري (٢٢٢٧)، وأحمد ٢/٣٥٨. راجع «التيان» (٩١٠).

(٤) رواه أحمد ٢/٢٩٢.

(٥) رواه أبو داود (٤٥٨٦)، والنسائي ٨/٥٢-٥٣، وابن ماجه (٣٤٦٦).

راجع «التيان» (١١٨٤).